

حسب النص الملقى

الجلسة العامة الرسمية للجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط - قضية فلسطين

السفير الشيخ نيانغ

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

20 أيار/مايو 2021

السيد رئيس الجمعية العامة،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية أن أعرب، باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، عن تقديرنا لكم، سيادة الرئيس، وكذلك لرؤساء منظمة التعاون الإسلامي والمجموعة العربية وحركة عدم الانحياز، على التعبئة لعقد جلسة عامة عاجلة بشأن قضية فلسطين في ضوء الحالة الآخذة في التدهور السريع في فلسطين وفي إسرائيل.

لقد شهد الأسبوع الماضي أخطر تصعيد لأعمال العنف وأشدّها فتكا منذ عام 2014، حيث أدت تلك الأعمال بالفعل إلى مقتل العديد من المدنيين الأبرياء، وجرح الآلاف، وإصابة الملايين بالصدمة النفسية. وشاهدنا جميعا الحالة المزرية والمتقلبة أصلا في الأرض الفلسطينية المحتلة وهي تتدهور يوما بعد يوم. وقد نجم ذلك عن تصاعد مظاهر التوتر بسبب التهديدات المستمرة بالتشريد القسري للفلسطينيين في القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية وتجريدهم من ممتلكاتهم، والهجمات العنيفة التي تشنها القوات الإسرائيلية على مجمع المسجد الأقصى في القدس الشرقية، والتي أصيب فيها مئات المصلين الفلسطينيين، وكذلك الاشتباكات العنيفة بين القوات الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين مع الفلسطينيين.

وأعقب ذلك اندلاع القتال بإطلاق الجماعات المسلحة الفلسطينية صواريخ من غزة باتجاه إسرائيل، والقصف غير المتناسب المكثف الذي قامت به القوات المسلحة الإسرائيلية على غزة، وهي حلقة عنف مميتة شهدناها مرات عديدة.

واليوم، نرحب بنبأ وقف إطلاق النار. وفي الوقت نفسه، تسبب التصعيد الأخير في سقوط عدد كبير من الضحايا ووقوع قدر كبير من المعاناة والدمار. واستنادا إلى المعلومات الحالية، أودى القتال بحياة العديد من المدنيين، من بينهم نساء وأطفال ورضع - حيث قتل ما لا يقل عن 245 فلسطينيا في غزة، منهم على الأقل 68 طفلا و 37 امرأة، من جراء الغارات الجوية الإسرائيلية على المناطق المدنية، مع مقتل عائلات بأسرها في بعض الهجمات، إضافة إلى مقتل 12 شخصا في إسرائيل، من بينهم طفلان وثلاثة أشخاص أحدهما مواطن هندي والآخران مواطنان تايلنديان، بصواريخ المقاتلين الفلسطينيين.

حسب النص الملقى

واستخدمت القوات الإسرائيلية القوة المفرطة والمميتة ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث قتل 25 فلسطينياً منذ 7 أيار/مايو، من بينهم أطفال، وما فتئ العنف المجتمعي في إسرائيل يزداد، حيث يجري يوميا الاعتداء على المدنيين الفلسطينيين بدافع العنصرية والكراهية وتستخدم الشرطة الإسرائيلية القوة المفرطة ضدهم، وقد اعتُقل منهم ما لا يقل عن 800 منهم.

وتتفق اللجنة مع المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، على أن حصيلة هذه المواجهة المميتة مرتفعة جدا وعلى أن عواقبها على الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك على المنطقة، يمكن أن تكون خطيرة. إن الوضع الإنساني في غزة يزداد سوءا يوما بعد يوم، وتتفاقم حدته بسبب الحصار المستمر منذ 14 عاما، والانقسامات بين الفلسطينيين، وتكرر الأعمال العدائية، وجائحة كوفيد-19. وقد أدت الأعمال العدائية إلى نزوح أكثر من 58 000 فلسطيني، الذين هم جُلهم من لاجئي النزاعات السابقة. ويلتزم العديد من النازحين الجدد للجوء في مدارس الأونروا في جميع أنحاء غزة، حيث لا تتوفر لهم فرص تذكر للحصول على المياه ولا يحصلون على الرعاية الصحية أو الغذاء أو غير ذلك من الضروريات الإنسانية الأساسية. أما الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية فهي هائلة، وقدرة المجتمع الدولي على دعم جهد آخر لإعادة إعمار غزة محدودة بسبب الظروف الاقتصادية الراهنة.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

كررت اللجنة تأكيد نداء الأمين العام لوقف الأعمال العدائية فورا، وترحب بوقف إطلاق النار الذي اتفقت عليه إسرائيل وفلسطين. وتأمل اللجنة أن يتيح وقف إطلاق النار إيصال المساعدات الطبية والإنسانية إلى المتضررين في غزة الذين هم في أمس الحاجة إليها. ونحث على تقديم الدعم للأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تقدم المساعدة للشعب الفلسطيني بكل بسالة، بما في ذلك في أثناء حالة الطوارئ الحالية. أما فيما يتعلق بالمساءلة، فإن اللجنة تذكّر بأن الهجمات العشوائية المتعمدة على المدنيين والمناطق المدنية هي جرائم حرب.

ويجب مساءلة الأطراف التي لا تحترم القانون الدولي الإنساني- بما في ذلك المبادئ الأساسية للتمييز والتناسب والحيطه. وتنتي اللجنة على الجهود التي تبذلها مصر مع الطرفين لحملهما على الموافقة على وقف إطلاق النار. ومع ذلك، فهذه مجرد خطوة أولى لوقف المعاناة من كلا الجانبين. ويجب اتخاذ إجراءات ملموسة وفورية لإحياء عملية السلام المتوقفة لتحقيق الحل العادل الذي استعصى علينا لفترة طويلة.

وتهيب اللجنة بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وبالمجتمع الدولي إلى ضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني والتمسك بها، ومن ضمنها الحق غير القابل للتصرف في الأمن والحق غير القابل للتصرف في العيش في حرية وكرامة في دولة مستقلة ذات سيادة. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو اللجنة الدول الأعضاء التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى أن تفعل ذلك على سبيل الاستعجال باعتباره أحد السبل القمينة بإحراز التقدم صوب تحقيق الحل العادل والمنصف لهذا النزاع الطويل الأمد ألا وهو حل الدولتين.

وثمة أيضا حاجة ملحة إلى العمل بحزم من أجل التصدي للأسباب الجذرية الكامنة وراء النزاع ألا وهي الاحتلال الإسرائيلي الطويل العهد وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

حسب النص الملقى

ولن تتوقف دورات العنف الإسرائيلي الفلسطيني إلا بحل سياسي عادل للنزاع يعالج جميع قضايا الوضع النهائي بما في ذلك القدس ومحنة اللاجئين الفلسطينيين، مع إنهاء الاحتلال، وتحقيق حل الدولتين على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والاتفاقات المتبادلة.

وستواصل اللجنة مناصرة حقوق الشعب الفلسطيني، والتواصل مع ممثلي طرفي النزاع، فلسطينيين وإسرائيليين على السواء، وتعزيز الجهود المبذولة من أجل العودة إلى الاهتمام بهذه المسألة التي طال عهدها والمضي قدما في إيجاد حل عادل ودائم وشامل لها.

وشكرا لكم.
